



مركز رؤية للدراسات والأبحاث

دائرة البحث العلمي والدراسات
وحدة تحليل الشأن الفلسطيني



تقدير موقف بعنوان

مخاطر عدم إجراء الانتخابات المحلية في غزة على الوحدة الوطنية

مارس 2017

اعداد / أ. منصور ابو كريم

www.roayacenter.ps

08-2844356



info@roayacenter.ps

0597397736

غزة - شارع عايدية مبنى المنظمات الأهلية



شكّل الحديث عن إجراء الانتخابات المحلية صيف العام الماضي 2016م، مقدمة مهمة لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، فقد رأى البعض أن نجاح هذه التجربة يمكن أن تشكل فرصة لجميع الأطراف للعودة مرة أخرى للشعب الفلسطيني، لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، كأحد المخارج الممكنة لإنهاء الانقسام الفلسطيني، بعد فشل كل جولات الحوار في الوصول لاتفاق بين الطرفين، إلا أن خشية بعض الأطراف من نتائج هذه الانتخابات قد أدت لوضع كثير من العقبات أمام إجراءها في الموعد المحدد، مما أدى لتأجيل عقد الانتخابات لمدة 6 أشهر.

ويعتبر اعلان الحكومة الفلسطينية عن اجراء الانتخابات المحلية في الضفة الغربية وتأجيلها في غزة، بعد رفض حركة حماس المشاركة فيها أو إجراؤها في غزة، بعد تشكيل محكمة خاصة للانتخابات في رام الله تطوراً جديداً في العلاقة المأزومة أصلاً بين غزة والضفة الغربية، مما أثار طرح مجموعة من التساؤلات حول أسباب عدم اجراء الانتخابات في غزة؟ موقف الفصائل ومنظمات المجتمع المدني منها؟ وتداعيات الخطوة على الوحدة الوطنية والمواطن الفلسطيني؟

أولاً: عوامل وأسباب تأجيل الانتخابات في غزة

لا شك أن دورية عقد الانتخابات سواء المحلية أو التشريعية أو الرئاسية في أي نظام سياسي، يحدد إلى أي مدى ديمقراطية هذا النظام من عدمه، ومدى المشاركة السياسية فيه، من قبل كافة شرائح المجتمع، لأن الانتخابات الديمقراطية والنزيهة هي أحد الوسائل المهمة لتعزيز الشعور بالمواطنة والولاء والانتماء للوطن والمجتمع، وكلما تراجعت نسبة إجراء الانتخابات بشكل دوري تراجع تصنيف المجتمع أو النظام السياسي من نظام ديمقراطي إلى نظام سلطوي، تسيطر فيه نخبة صغيرة على كل مفاصل الدولة. ومنذ حدوث الانقسام الفلسطيني صيف عام 2007، دخل النظام السياسي الفلسطيني والحياة السياسية الفلسطينية مرحلة جديدة، تعتبر الأشد خطورة، نظراً لاتسامها بالانقسام السياسي والمؤسستي والتنازع على الصلاحيات، على إدارة المؤسسات السياسية والمدنية والخدماتية بين غزة والضفة الغربية، بالإضافة لغياب الممارسة الديمقراطية عبر صندوق الانتخابات، سواء في الانتخابات المحلية أو التشريعية أو الرئاسية، مما سمح بوجود حالة تكلس وظيفي في مؤسسات وهياكل النظام السياسي الفلسطيني.

فقد توقفت الانتخابات المحلية بعد ما كان مقرر إجراؤها في كافة أرجاء الوطن بتاريخ 8 تشرين الأول 2016. وكان من المقرر أن تجري الانتخابات في 416 هيئة محلية في الضفة الغربية-بما فيها محافظة القدس- والقطاع (25 في القطاع). حيث قامت لجنة الانتخابات المركزية بالتحضير للانتخابات في الضفة والقطاع، وانتهت فترة تسجيل الناخبين ومرحلة الترشح، حيث

ترشحت 864 قائمة في الضفة والقطاع. إلى أن تلقت اللجنة بتاريخ 8 أيلول 2016، قرار محكمة العدل العليا بمرام الله والذي يقضي بوقف قرار مجلس الوزراء بإجراء الانتخابات المحلية مؤقتاً لحين البت في الدعوى المرفوعة أمامها. وقررت محكمة العدل العليا الفلسطينية في جلستها التي انعقدت في الثالث من تشرين الأول، الاستمرار بإجراء الانتخابات في الضفة الغربية واسقاط اجرائها في قطاع غزة لعدم وجود قضاء شرعي مشكل حسب القانون الاساسي والقوانين ذات العلاقة. فأوصت اللجنة في رسالة بعثتها إلى الرئيس محمود عباس بتأجيل إجراء الانتخابات المحلية لمدة ستة أشهر، بحيث يتم خلالها ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني، بعدها قرار مجلس الوزراء تأجيل الانتخابات المحلية في جميع المحافظات حفاظاً على وحدة الوطن⁽¹⁾. إلا أن الحكومة الفلسطينية قررت إجراء الانتخابات المحلية في الضفة وتأجيلها في غزة بسبب عدم سماح حركة حماس للجنة الانتخابات المركزية بإجراء الانتخابات في غزة، نظراً لاعتراضها على تشكيل محكمة خاصة للانتخابات في رام الله.

ثانياً: موقف الفصائل ومنظمات المجتمع المدني من القرار

أعاد قرار الحكومة الفلسطينية برئاسة الدكتور "رامي الحمد الله" بإجراء الانتخابات في الضفة وتأجيلها في غزة، قضية الانتخابات المحلية لساحة الجدل والنكاف السياسي والإعلامي بين السلطة الفلسطينية وحركة فتح من جهة وحركة حماس التي تسيطر على غزة من جهة أخرى. فقد قررت حكومة التوافق الوطني خلال اجتماعها الأسبوعي في بيت لحم الثلاثاء الموافق 28 فبراير 2017، إجراء الانتخابات المحلية في 13 من مايو المقبل بالضفة، وتأجيلها في قطاع غزة⁽²⁾. وأكدت المتحدث باسم الحكومة، أن إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، أحد أهم أسباب قرار إجراء انتخابات الهيئات المحلية.، وقال "إن من قرر منع إجراء الانتخابات هو الذي يسعى إلى تكريس الانقسام ويرفض المصالحة ويتكبر لحقوق أبناء شعبنا. وشدد على أن رفض الاستجابة للجهود المبذولة وإدارة الظهر للإجماع الوطني على إجراء الانتخابات المحلية، ومنع أبناء شعبنا في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة) من ممارسة حقوقهم في هذا الإطار، يشير الى جملة من المخاطر التي تصر بعض أطراف "حماس" على الدفع بها وإدامتها فيما يتصل بالمشروع الوطني، خاصة في هذه الظروف التي تهيمن على القضية الفلسطينية⁽³⁾.

¹ قرار تأجيل الانتخابات المحلية، الموقع الرسمي للجنة الانتخابات المركزية، 2016، على الرابط التالي:

<http://www.elections.ps/ar/CECWebsite/CurrenEvent/LE2016.aspx>

² الحكومة: الانتخابات بالضفة فقط وحماس: قرار على مفاص فتح وبرسخ الانقسام، وكالة صفا الإخبارية، بتاريخ 2017/2/28، على الرابط -<http://safa.ps/post/202271/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9>

³ الحكومة تقرر إجراء الانتخابات في الضفة فقط وحماس ترد، وكالة فلسطين اليوم الإخبارية،

<https://paltoday.ps/ar/post/292948/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9->

من جهة أخرى وصفت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) القرار بأنه مفصل على مقياس حركة فتح ويرسخ الانقسام الفلسطيني. وقال المتحدث باسم حماس فوزي بروهوم لووكالة "صفا" الثلاثاء إن هذا القرار بإجراء انتخابات في الضفة الغربية دون قطاع غزة هو وصفة لترسيخ الانقسام وتدمير العملية الديمقراطية، وترسيخا لسياسة الأمر الواقع". واعتبر بروهوم أن القرار يؤكد على عدم أهلية هذه الحكومة لرعاية مصالح شعبنا، لأن هذا القرار مفصل على مقياس حركة فتح⁴.

واعتبرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أن قرار مجلس الوزراء، والقاضي بإجراء الانتخابات لمجالس الهيئات المحلية في الضفة الغربية بدون قطاع غزة، تكريسًا للانقسام. وقال عضو المكتب السياسي للجبهة، رباح مهنا، في تصريحات صحفية، إن قرار الحكومة يعتبر تأزيمًا للواقع السياسي الفلسطيني، واحباطاً للجهود الساعية إلى ترحيل مرحلة الانقسام، والدخول بمصالحة وطنية مبنية على قاعدة الشراكة السياسية. وأوضح مهنا، أن المخرج من الازمات الوطنية بما فيها حالة الانقسام، هو إجراء الانتخابات العامة (الرئاسية والتشريعية والوطني) وتطبيق بنود المصالحة حسب الاتفاقات، مؤكداً أن قرار الحكومة بإجراء الانتخابات المحلية في الضفة دون القطاع، سيعزز حالة الانقسام. وفي ختام تصريحاته، دعا مهنا إلى تأجيل هذه الانتخابات لمدة ستة أشهر، لإعطاء الجهود الساعية إلى إجراء الانتخابات العامة بشكل توافقي⁽⁵⁾.

ورغم ذلك أكدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مشاركتها في الانتخابات المحلية في الضفة، حيث أكدت الجبهة على لسان النائبة خالدة جرار مشاركتها، أكدت عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، خالدة جرار، اليوم الأحد، على مشاركة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الانتخابات المحلية في الضفة الغربية. وقالت جرار، أن الجبهة بذلت جهداً كبيراً لإجراء الانتخابات في الضفة وقطاع غزة معاً، مؤكداً أنه تم الرفض عندما قامت حركة فتح بتأجيلها في وقت سابق، عبر اتخاذ خطوات احتجاجية مع القوى الديمقراطية، وفي حينه بذل الجهد لضمان إجراء الانتخابات دون الاستقواء في القضاء أو أي شكل آخر⁽⁶⁾.

وعقدت منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية مؤتمرا صحفياً من مقر ائتلاف أمان برام الله اليوم، وأعلنت فيه عن مبادرتها التي تعتقد أنها ستسهل عملية إجراء انتخابات متزامنة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأشار المتحدثون الى الجهود التي بذلت خلال الأشهر الماضية مع

⁴ الحكومة: الانتخابات بالضفة فقط وحماس: قرار على مقياس فتح ويرسخ الانقسام، وكالة صفا الإخبارية، بتاريخ 2017/2/28، على الرابط <http://safa.ps/post/202271/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9>

⁵ الشعبية: قرار الحكومة بإجراء الانتخابات في الضفة دون غزة يعزز الانقسام، وكالة فتح ميديا للإعلام، <http://www.fatehmedia.net/ar/Details/141112>

⁶ - أخبار فلسطين الشعبية: سنشارك في الانتخابات المحلية وبعض بلديات غزة لم تجر بها انتخابات منذ 30 عاما، وكالة سما الإخبارية،

<http://samanews.ps/ar/post/296499/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%8A%D8%A9>

رئاسة الوزراء والفصائل والقوى الوطنية والإسلامية من أجل عقد الانتخابات المحلية كخطوة أولى على طريق التمهيد لأجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وإعادة وحدة الوطن. وأشارت المنظمات إلى أن الطريق ما زالت مفتوحة امام اشراك قطاع غزة في الانتخابات المزمع اجراؤها منتصف أيار القادم إذا ما بذلت الجهود ودقت النوايا للوصول الى التوافق المأمول. وأكدت منظمات المجتمع المدني، أنها ستعمل بكل بقطاعاتها الفاعلة المختلفة على بذل كل جهد مستطاع من أجل (7):

1. تعزيز الثقة بين الأطراف السياسية المتخاصمة انطلاقاً من رؤيتنا لوحدة الوطن وأهمية تعزيز البيئة والمناخ الذي يساهم في إنجاز انتخابات محلية تكون مقدمة لانتخابات رئاسية وتشريعية ومجلس وطني موحد يمثل عموم الفلسطينيين.

2. دعم جهود لجنة الانتخابات المركزية والوقوف إلى جانبها من أجل عقد انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، وعدم السماح بأي خروقات تمس بمصداقية العملية الانتخابية أياً كانت نتائجها.

3. أن تجري الانتخابات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفقاً للموعد المقرر.

4. التوافق على تأسيس محكمة قضايا الانتخابات، على أن تشكل وفقاً للأصول من قضاة مشهود لهم بالنزاهة والاستقامة والحيادية والمهنية والقدرة على اتخاذ القرارات بمعزل عن أي ضغوط.

5. تأسيس إطار رقابي واسع يضم أكبر عدد من المؤسسات الأهلية والمجتمعية الجدية المشهود لها بالمواقف الوطنية المسؤولة بغرض مباشرة الرقابة الجدية على كل الأطراف السياسية التي تقود الشعب الفلسطيني من اجل ضمان إجراء الانتخابات وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية الفضلى.

6. التصدي لأية محاولة من شأنها التعسف في استخدام السلطة والصلاحيات ضد أي من المرشحين أو الأطراف السياسية والشعبية المشاركة في العمليات الانتخابية واحترام نتائج الانتخابات من قبل الأطراف الرسمية المحلية والدولية.

وتعهدت منظمات المجتمع المدني الموقعة ببذل الجهود كافة والممكنة من أجل تشكيل هيئات محلية منتخبة في قطاع غزة والضفة الغربية بما في ذلك القدس وتذليل أية عقبات تعترضها على قاعدة القانون وميثاق الشرف الموقع وضمن وحدة الوطن.

⁷ مبادرة منظمات المجتمع المدني من أجل التوافق على الانتخابات المحلية، وكالة معا الإخبارية، بتاريخ 2017/2/28، على الرابط التالي: <https://www.maannnews.net/Content.aspx?id=894744>

ثالثاً: مخاطر عدم إجراء الانتخابات بغزة على الوحدة الوطنية

منحت فكرة إجراء الانتخابات المحلية في كامل الأراضي الفلسطينية بارقة أمل للشعب الفلسطيني للخروج من حالة الانقسام، خاصة أن الرجوع للشعب كمصدر للسلطات، كان مطلباً شعبياً وجماهيرياً منذ حدوث الانقسام. فقد نظر معظم الكتاب والمحللين، للانتخابات المحلية على أنها استحقاق وطني ودستوري وقانوني، قد ينتج عنها في حال إجرائها في الضفة الغربية وقطاع غزة تغييرات جوهرية في خارطة الأوزان النسبية للأحزاب، خاصة في ظل نظام التمثيل النسبي، والذي يحول بالعادة دون حصول أي كتلة على النصف + 1، ما يفرض تعددية وشراكة سياسية في إدارة الهيئات المحلية.

فإلغاء الانتخابات المحلية غي غزة، بسبب المعوقات السياسية القانونية المتبادلة، سوف يعزز الانقسام الفلسطيني ويضعف ثقة المواطن الفلسطيني بالنظام السياسي ومكوناته الحزبية والفصائلية والنخب السياسية، ويبعد الشعب الفلسطيني في غزة عن ممارسة حقوقه المشروعة في اختيار حكامه المحليين والسياسيين عبر الآليات الديمقراطية، وسوف يؤدي أيضاً إلى زيادة ثقافة العنف، واتساع الفجوة بين حركتي فتح وحماس، وزيادة حدة التناقض، بسبب عدم القدرة على الوصول للتوافق الوطني والوصول بالانتخابات المحلية لبر الأمان. فأول الخاسرين هو بلا شك مبدأ التداول السلمي للسلطة، الذي يعتبر أحد أهم أعمدة النظام الديمقراطي، والذي يركز أساساً على دورية الانتخابات الديمقراطية، وسوف يؤدي ذلك إما إلى تكريس السلطات المحلية الموجودة الآن بغزة إلى ما لا نهاية، أو استبدالها عبر التعيين، وفي كل الحالتين يتنافى ذلك مع حقوق المواطنة والمشاركة السياسية. لذلك فإن عدم إجراء الانتخابات المحلية بغزة واستكمالها في الضفة، سوف يضر بالوحدة الوطنية، وبصورة الفلسطينيين أمام المجتمع الدولي، ويظهر عجزهم عن إقامة حتى الانتخابات المحلية، فكل ذلك من شأنه أن يرسل رسالة سلبية للشعب الفلسطيني، بفشل النخب والقيادات الفلسطينية عن تجاوز الأزمة، وسوف يوسع من شقة الانقسام ويساهم في تكريسه.

خاتمة

رغم محاولة السلطة الفلسطينية وحركة حماس اتهام كل طرف للآخر بالمسؤولية عن عدم إجراء الانتخابات المحلية في غزة واستكمالها في الضفة الغربية فقط، بسبب العراقيل التي يرى كل طرف أن الطرف الآخر قد وضعها في طريق إنجاز العملية الديمقراطية في غزة، إلا أن الطرفين يتحملوا أمام الشعب مسؤولية إلغاء الانتخابات المحلية في غزة، فالحكومة الفلسطينية أدركت صعوبة إجراء الانتخابات المحلية في غزة في ظل سيطرة حماس على القطاع، فقد رأت الحكومة أن هذه الانتخابات قد تشرعن مؤسسات حركة حماس الشرطة والقضائية في غزة، ومن

جانبا خشت حركة حماس من نتائج الانتخابات أن تكشف ضعف الحاضنة الاجتماعية لها، خاصة في ظل تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في غزة، مما قد ينعكس في صندوق الانتخابات، لذلك اتفق الطرفين - بدون اتفاق - على عدم إجراء الانتخابات في غزة، مما يشكل تهديد لحقوق المواطن الفلسطيني في غزة، ويعزز استمرار الانقسام للأبد، ويضعف الوحدة الوطنية الفلسطينية، مما يتطلب ضرورة الالتزام بمبادرة منظمات المجتمع المدني، البنود التي وردت فيها، والعمل على توحيد الصف الوطني، وعدم اتخاذ أي خطوات يمكن أن تعزز حالة الانقسام الفلسطيني.